العدد 21A 2 تموز 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A2 Jul.2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في العراق: تقييم لمرحلة ما بعد داعش

1. م.م سليمان علي سليمان
جامعة الأنبار / مركز الدراسات الاستراتيجية
s.ali.s@uoanbar.edu.iq
2. م.م علي خالد حمود
جامعة الأنبار / مركز الدراسات الاستراتيجية
ali.k.hmood@uoanbar.edu.iq
3. أ.م.د معتمد صائب دللي
جامعة الأنبار / مركز الدراسات الاستراتيجية
moatamad.saaeb@uoanbar.edu.iq

المستخلص
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الجدلية بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في العراق، مع التركيز بشكل خاص على مرحلة ما بعد القضاء على تنظيم داعش (2017-2025). ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تحقيق الاستقرار السياسي يمثل شرطاً أساسياً لإطلاق عملية تنمية مستدامة حقيقية، وأن غيابه يعرقل كافة الجهود التنموية. اعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية، والمنهج الوصفي لتحليل واقع التحديات التي تواجه العراق. توصلت الدراسة إلى أن العراق، على الرغم من الانتصار العسكري على داعش، لا يزال يواجه أزمات عميقة تعيق استقراره السياسي، أبرزها أزمة الهوية الوطنية، والفساد المستشري، وضعف الحوكمة، وتجزؤ الأجهزة الأمنية، واستمرار التدخلات الخارجية. وقد انعكست هذه التحديات سلباً على مسار التنمية المستدامة، حيث يعاني الاقتصاد من الاعتماد المفرط على النفط، وتدهور البنية التحتية، وتفاقم المشكلات البيئية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وتخلص الدراسة إلى أن بناء دولة مستقرة وقادرة يتطلب حزمة من الإصلاحات المتكاملة، تشمل تعزيز الوحدة الوطنية، وتطبيق العدالة الانتقالية، ومكافحة الفساد بفعالية، وإصلاح القطاع الأمني، وتنويع الاقتصاد، وتبني سياسات بيئية واجتماعية عادلة كسبيل وحيد لضمان مستقبل مزدهر ومستدام للعراق.

الكلمات المفتاحية:
الاستقرار السياسي، التنمية المستدامة، الحوكمة الرشيدة، العراق، مرحلة ما بعد داعش، أزمات التنمية السياسية، الاقتصاد الريعي.

The relationship between political stability and sustainable development in Iraq: A post-ISIS assessment

1. Assistant Lecturer Sulaiman Ali Sulaiman
University of Anbar / Center for Strategic Studies
s.ali.s@uoanbar.edu.iq
Ali Khalid Hammood2. Assistant Lecturer
University of Anbar / Center for Strategic Studies
ali.k.hmood@uoanbar.edu.iq
3. Assistant Professor Dr. Moatamad Saaeb Dali
University of Anbar / Center for Strategic Studies
moatamad.saaeb@uoanbar.edu.iq

Abstract
This study aims to analyze the dialectical relationship between political stability and sustainable development in Iraq, with a particular focus on the post-ISIS era (2017-2025). The research is based on the premise that achieving political stability is a prerequisite for launching a genuine sustainable development process, and that its absence hinders all development efforts. The research employs an analytical approach to examine theoretical

concepts and a descriptive approach to analyze the realities of the challenges facing Iraq. The study concludes that, despite the military victory over ISIS, Iraq continues to face deep-seated crises that impede its political stability. These include a crisis of national identity, widespread corruption, weak governance, fragmented security forces, and ongoing foreign interference. These challenges have negatively impacted the path to sustainable development, as the economy suffers from over-reliance on oil, deteriorating infrastructure, worsening environmental problems, and high rates of poverty and unemployment. The study concludes that building a stable and capable state requires a comprehensive package of reforms, including strengthening national unity, implementing transitional justice, effectively combating corruption, reforming the security sector, diversifying the economy, and adopting fair environmental and social policies as the only way to guarantee a prosperous and sustainable future for Iraq.

Keywords: Political stability, sustainable development, good governance, Iraq, post-ISIS phase, political development crises, rentier economy.

المقدمة

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية واجتماعية وأمنية عميقة، تُعد الأكثر عنفاً وتأثيراً منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 (خضر وصابر، 2022، ص 29). وقد بلغت هذه التحولات ذروتها مع سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مساحات واسعة من البلاد في عام 2014، وما تلاها من حرب مدمرة خلّفت كارثة إنسانية واقتصادية واجتماعية. وعلى الرغم من إعلان النصر العسكري على التنظيم في أواخر عام 2017، دخل العراق مرحلة جديدة ومعقدة تُعرف بـ "مرحلة ما بعد داعش"، وهي مرحلة تتسم بتحديات لا تقل خطورة عن الحرب ذاتها، وتتمحور حول إعادة البناء وتحقيق الاستقرار وإرساء أسس التنمية.

في هذا السياق، تبرز العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة كإحدى أهم القضايا المحورية التي تواجه مستقبل العراق. فالاستقرار السياسي لا يُعد مجرد غياب للعنف، بل هو حالة من التوازن المؤسسي والاجتماعي تتيح للدولة ممارسة وظائفها بفعالية، بينما تمثل التنمية المستدامة رؤية شاملة لتحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية (فليح، 2024، ص 355).

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية حيوية لمستقبل العراق. ففهم طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة وآليات التأثير المتبادل بينهما في سياق ما بعد الصراع، يقدم لصناع القرار والمجتمع الأكاديمي رؤية معمقة حول أولويات الإصلاح ومتطلبات بناء الدولة. كما يسلط الضوء على أن الحلول الأمنية وحدها غير كافية، وأن تحقيق سلام دائم يتطلب معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية.

إشكالية البحث:

على الرغم من مرور عدة سنوات على انتهاء العمليات العسكرية الكبرى ضد داعش، لا يزال العراق يعاني من حالة عدم استقرار مزمنة تعرقل جهود التنمية. من هنا، تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي: "إلى أي مدى يؤثر غياب الاستقرار السياسي في العراق في مرحلة ما بعد داعش على إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما هي المتطلبات الأساسية لكسر هذه الحلقة المفرغة؟"

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: "يوجد ارتباط سلبي قوي بين أزمات التنمية السياسية المستمرة في العراق بعد عام 2017 وبين ضعف مؤشرات التنمية المستدامة. وأن تحقيق تقدم ملموس في مسار التنمية المستدامة مرهون بمعالجة التحديات الهيكلية التي تعيق الاستقرار السياسي، وفي مقدمتها الفساد، وضعف الحوكمة، وأزمة الهوية الوطنية."

منهج البحث:

لتحليل هذه العلاقة المعقدة، يعتمد البحث على المنهج التحليلي في مقاربته للإطار النظري والمفاهيمي، مستعيناً بالأدبيات المتخصصة في العلوم السياسية ودراسات التنمية. كما يستخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة العراقية، من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة في المصادر الأكاديمية والتقارير الرسمية لفهم طبيعة التحديات القائمة على أرض الواقع (خضر وصابر، 2022، ص 30).

هيكلية البحث:

قُسّم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. ويبحث المبحث الثاني في العلاقة النظرية بين المتغيرين. أما المبحث الثالث، فيخصص لتحليل خصوصية هذه العلاقة في الواقع العراقي لمرحلة ما بعد داعش، وصولاً إلى الخاتمة التي تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي والتنمية المستدامة

قبل الخوض في تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، لا بد من تحديد المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، وتوضيح أبعادها والمؤشرات المستخدمة في قياسها، بما يؤسس لإطار نظري متين يمكن الانطلاق منه لتحليل الحالة العراقية.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده

يُعد مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم المحورية والمركبة في العلوم السياسية، حيث لا يوجد تعريف واحد متفق عليه. بشكل عام، يمكن تعريفه بأنه "قدرة النظام السياسي على الصمود والاستمرارية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مع الحفاظ على بنيته الأساسية ووظائفه الحيوية دون اللجوء إلى العنف واسع النطاق "(باني، 2018، ص 112). إنه لا يعني الجمود أو غياب التغيير، بل يعني أن التغيير يحدث ضمن الأطر المؤسسية والقانونية القائمة وبشكل سلمي.

ويرتبط الاستقرار السياسي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "الشرعية"، أي قناعة المواطنين بأن السلطة القائمة تستحق الطاعة والولاء. فعندما تتآكل الشرعية، يصبح النظام السياسي عرضة للاضطرابات والتحديات التي قد تصل إلى حد الانهيار (هلال، 1987، ص 45). كما يرتبط بمفهوم "الفعالية"، أي قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة الأساسية، وإدارة الاقتصاد، وتوفير الأمن لمواطنيها. فالنظام الذي يفشل في تلبية احتياجات شعبه يفقد شرعيته تدريجياً، مما يمهد لعدم الاستقرار (فوكاياما، 2007، ص 50).

يمكن تحديد عدة أبعاد رئيسة للاستقرار السياسي:

1. **الاستقرار الحكومي :**ويشير إلى استمرارية الحكومات وعدم تغيرها بشكل متكرر وغير دستوري. فالتغييرات الحكومية السريعة تعطل السياسات العامة وتخلق حالة من عدم اليقين.

2. **غياب العنف السياسي :**ويشمل ذلك الاضطرابات، وأعمال الشغب، والاغتيالات السياسية، والحروب الأهلية، والأنشطة الإرهابية. يُعد هذا البعد المؤشر الأكثر وضوحاً على غياب الاستقرار.

3. **الاستقرار المؤسسي :**ويعني وجود مؤسسات سياسية قوية وراسخة (برلمان، قضاء، حكومة) تعمل وفقاً للدستور والقانون، وتحظى باحترام وقبول القوى السياسية والمجتمعية (عزيز، 2015، ص 78).

4. **الاستقرار المجتمعي :**ويرتبط بدرجة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية. فالمجتمعات التي تعاني من انقسامات حادة (عرقية، طائفية، دينية) تكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار، خاصة عندما يتم تسييس هذه الهويات (شعبان، 2006، ص 115).

في العراق، شكلت "أزمة الهوية" إحدى أبرز سمات التخلف السياسي بعد عام 2003، حيث برزت الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما أدى إلى حالة من الفوضى والاضطراب وأثر بشكل مباشر على استقرار النظام السياسي (خضر وصابر، 2022، ص 29).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

ظهر مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) بشكل واسع في أواخر القرن العشرين كرد فعل على النماذج التنموية التقليدية التي ركزت على النمو الاقتصادي الكمي وأهملت آثاره الاجتماعية والبيئية المدمرة. يُعرّف

تقرير برونتلاند الصادر عام 1987 التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة."
هذا المفهوم لا يقتصر على حماية البيئة فحسب، بل يقوم على تحقيق التكامل والتوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسة مترابطة:

1. **البعد الاقتصادي :**يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي فعال ومستمر، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل، والقضاء على الفقر، وضمان استخدام الموارد بكفاءة. في العراق، يمثل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية تحدياً هيكلياً للاستدامة الاقتصادية (عبدالله وآخرون، 2025، ص 664).

2. **البعد الاجتماعي :**يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، والمشاركة المجتمعية، وتوفير التعليم الجيد والرعاية الصحية، والحفاظ على التراث الثقافي، وتعزيز التماسك الاجتماعي. إن تحقيق الوحدة الوطنية والحد من الفقر والبطالة هي من صميم أهداف التنمية الاجتماعية (خضر وصابر، 2022، ص 28).

3. **البعد البيئي :**يسعى إلى حماية النظم البيئية، ومكافحة التلوث وتغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي. ويشكل تغير المناخ تحدياً كبيراً لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، حيث يهدد الأمن المائي والغذائي ويزيد من مخاطر الجفاف والتصحر (فليح، 2024، ص 356).

في عام 2015، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والتي تتضمن 17 هدفاً للتنمية المستدامة .(SDGs) هذه الأهداف تشكل خارطة طريق عالمية للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار. ومن أبرز هذه الأهداف: القضاء على الفقر (الهدف 1)، والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والمياه النظيفة (الهدف 6)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، والصناعة والابتكار (الهدف 9)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، والسلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16).
إن الهدف السادس عشر على وجه الخصوص يربط بشكل مباشر بين التنمية والمؤسسات الفعالة والسلام، مؤكداً على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب السلام والاستقرار والعدالة وحكم القانون.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة

لقياس مفهومين مركبين مثل الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، يعتمد الباحثون وصناع السياسات على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تساعد على تقييم الوضع وتتبع التقدم المحرز .

مؤشرات قياس الاستقرار السياسي:

توجد العديد من قواعد البيانات والمؤشرات العالمية التي تقيس جوانب مختلفة من الاستقرار السياسي، ومن أشهرها:

- **مؤشرات الحوكمة العالمية :(Worldwide Governance Indicators - WGI)** يصدرها البنك الدولي وتقيس ستة أبعاد للحوكمة، من بينها مؤشر "الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب". يقيس هذا المؤشر احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك الإرهاب.

- **مؤشر السلام العالمي :(Global Peace Index - GPI)** يصدره معهد الاقتصاد والسلام، ويقيس مستوى السلم في الدول بناءً على 23 مؤشراً، تشمل مستوى الصراع الداخلي المنظم، ومستوى الجريمة، والعلاقات مع الدول المجاورة، وعدم الاستقرار السياسي.

- **مؤشر الدول الهشة :(Fragile States Index - FSI)** يصدره صندوق السلام، ويقيم مدى هشاشة الدول بناءً على 12 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، مثل ضغوط السكان، وتدهور الخدمات العامة، وشرعية الدولة، وحقوق الإنسان، والأجهزة الأمنية.

غالباً ما يُظهر العراق أداءً ضعيفاً في هذه المؤشرات، مما يعكس حالة عدم الاستقرار المزمنة التي يعاني منها منذ سنوات طويلة (كاظم، 2018، ص 55).

مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

يتم قياس التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال إطار عالمي واسع يضم 232 مؤشراً فريداً لمتابعة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر .(SDGs) بالإضافة إلى ذلك، هناك مؤشرات مركبة تحاول تقديم صورة شاملة لأداء الدول، منها:

- **مؤشر أهداف التنمية المستدامة: (SDG Index)** تصدره شبكة حلول التنمية المستدامة(SDSN) ، ويقيم أداء كل دولة في تحقيق الأهداف السبعة عشر، ويقدم درجة وترتيباً عالمياً.
- **مؤشر التنمية البشرية: (Human Development Index - HDI)** يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية (متوسط العمر المتوقع)، والمعرفة (سنوات الدراسة المتوقعة والفعلية)، ومستوى المعيشة اللائق (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي).
- **مؤشر الأداء البيئي: (Environmental Performance Index - EPI)** يصدره جامعتا ييل وكولومبيا، ويقيم أداء الدول في مجال الصحة البيئية وحيوية النظم البيئية. في العراق، يُستخدم نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كمؤشر رئيس للتعبير عن البعد البيئي للتنمية (نجيب، 2025).

إن تحليل هذه المؤشرات للعراق يكشف عن وجود فجوات كبيرة في جميع أبعاد التنمية، مما يؤكد على حجم التحديات التي تواجه البلاد في سعيها لتحقيق مستقبل مستدام.

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة

تُظهر الأدبيات الأكاديمية وجود علاقة وثيقة ومتبادلة التأثير بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. فكل منهما يؤثر في الآخر ويعززه في حلقة حميدة، أو يقوضه في حلقة مفرغة. يستعرض هذا المبحث الأطر النظرية التي تفسر هذه العلاقة المعقدة.

المطلب الأول: أثر الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية المستدامة

يُعد الاستقرار السياسي بمثابة التربة الخصبة التي يمكن أن تنمو فيها بذور التنمية المستدامة. ففي غياب الاستقرار، تصبح عملية التنمية متعثرة أو مستحيلة. يمكن تلخيص هذا الأثر في النقاط التالية:

1. **توفير بيئة آمنة للتخطيط طويل الأجل :**التنمية المستدامة بطبيعتها عملية طويلة الأمد تتطلب تخطيطاً استراتيجياً واستثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعليم والصحة. في بيئة يسودها العنف وعدم اليقين السياسي، يصبح التخطيط قصير الأجل هو السائد، حيث تركز الحكومات على إدارة الأزمات اليومية بدلاً من بناء المستقبل (متعب، 2014، ص 150).

2. **ضمان استمرارية السياسات العامة :**يؤدي عدم الاستقرار الحكومي والتغييرات المتكررة في القيادات السياسية إلى انقطاع السياسات التنموية وتغيير الأولويات، مما يهدر الموارد ويقوض الثقة في قدرة الدولة على الإنجاز. الاستقرار يضمن استمرارية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية عبر الحكومات المتعاقبة.

3. **توجيه الموارد نحو التنمية بدلاً من الأمن :**في حالات الصراع وعدم الاستقرار، تضطر الدول إلى تخصيص نسبة هائلة من ميزانياتها للإنفاق العسكري والأمني على حساب القطاعات الحيوية الأخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. شهد العراق تقلبات كبيرة في الإيرادات والنفقات، مع تركيز كبير على الإنفاق الجاري والأمني، مما أثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الضروري للتنمية (عبدالله وآخرون، 2025، ص 663).

4. **حماية رأس المال البشري والمادي :**تؤدي الصراعات والحروب إلى تدمير البنية التحتية (مدارس، مستشفيات، طرق)، وتهجير السكان، وهجرة الكفاءات والعقول(brain drain) ، مما يفقد البلاد أهم أصولها لتحقيق التنمية. الاستقرار يحمي هذه الأصول ويسمح بتنميتها.

باختصار، يوفر الاستقرار السياسي الأفق الزمني اللازم، والموارد الضرورية، والبيئة الآمنة التي لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق بدونها. إن العلاقة بينهما هي علاقة سببية واضحة، حيث أن الاستقرار هو شرط مسبق للتنمية (الدرمكي، 2012، ص 40).

المطلب الثاني: دور الحوكمة الرشيدة والمؤسسات السياسية في دعم التنمية المستدامة

لا يكفي مجرد غياب العنف لتحقيق التنمية، بل لا بد من وجود "استقرار إيجابي" قائم على مؤسسات سياسية فعالة وعادلة وخاضعة للمساءلة، وهو ما يُعرف بـ "الحوكمة الرشيدة (Good Governance). "الحوكمة الرشيدة هي الآلية التي تترجم الاستقرار السياسي إلى نتائج تنموية ملموسة.
تتضمن مبادئ الحوكمة الرشيدة سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والكفاءة، ومكافحة الفساد. ويبرز دورها في دعم التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- **مكافحة الفساد :**يُعد الفساد أحد أكبر معوقات التنمية، حيث يهدر الموارد العامة، ويشوه تخصيص الاستثمارات، ويقوض ثقة المواطنين والمستثمرين في مؤسسات الدولة. أثبتت الدراسات وجود علاقة سلبية واضحة بين الفساد والتنمية المستدامة في العراق، إذ يعرقل الفساد تحقيق أهداف التنمية بشكل كبير (Jcis.uobaghdad.edu.iq, n.d.).إن وجود مؤسسات رقابية قوية وقضاء مستقل هو حجر الزاوية في مكافحة الفساد.

- **تعزيز سيادة القانون :**توفر سيادة القانون إطاراً قانونياً واضحاً ومستقراً يحمي حقوق الملكية، وينظم العقود، ويضمن حل النزاعات بشكل عادل. هذه البيئة القانونية ضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، الذي يعد محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام.

- **تحسين كفاءة الخدمات العامة :**تضمن الحوكمة الرشيدة أن يتم تقديم الخدمات العامة (تعليم، صحة، مياه، كهرباء) بكفاءة وعدالة، وأن تصل إلى جميع المواطنين دون تمييز. هذا الأمر لا يحسن فقط من جودة حياة المواطنين (البعد الاجتماعي للتنمية)، بل يعزز أيضاً رأس المال البشري اللازم للنمو الاقتصادي.

- **ضمان المشاركة المجتمعية :**تتيح المؤسسات الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني للمواطنين المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. هذه المشاركة تضمن أن تكون السياسات التنموية مستجيبة للاحتياجات الحقيقية للمجتمع، وتزيد من فرص نجاحها واستدامتها (مراد، 2009، ص 120).

إن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، هو اعتراف صريح من المجتمع الدولي بأن الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعالة ليست مجرد غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لا غنى عنها لتحقيق جميع أهداف التنمية الأخرى.

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي كشرط لجذب الاستثمار وتحقيق النمو المستدام

يُعد الاستثمار، بشقيه المحلي والأجنبي، المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتنويع الاقتصاد. ومع ذلك، فإن رأس المال بطبيعته "جبان"، يبحث دائماً عن بيئة آمنة ومستقرة ومربحة. وهنا يبرز دور الاستقرار السياسي كعامل حاسم في قرارات المستثمرين.
يتجلى تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار في عدة جوانب:

1. **تقليل المخاطر السياسية :(Political Risk)** تشمل المخاطر السياسية احتمالية التأميم، ومصادرة الممتلكات، والتغييرات المفاجئة في السياسات الضريبية والتجارية، والحروب الأهلية، والاضطرابات الاجتماعية. كلما زادت هذه المخاطر، ارتفعت تكلفة الاستثمار وتراجع إقبال المستثمرين. يوفر الاستقرار السياسي بيئة يمكن التنبؤ بها، مما يقلل من هذه المخاطر ويشجع على الاستثمارات طويلة الأجل (Iasj.rdd.edu.iq, n.d.).

2. **خفض تكاليف المعاملات :(Transaction Costs)** في البيئات غير المستقرة، ترتفع تكاليف ممارسة الأعمال التجارية بسبب الحاجة إلى الإنفاق على الأمن الخاص، ودفع الرشاوى لتجاوز العقبات البيروقراطية، والتعامل مع نظام قضائي غير فعال. الاستقرار وسيادة القانون يقللان من هذه التكاليف، مما يجعل الاستثمار أكثر جدوى اقتصادية.

3. **بناء الثقة في الاقتصاد :**يعكس الاستقرار السياسي ثقة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين في مستقبل البلاد. هذه الثقة تنتقل إلى المستثمرين المحليين والأجانب، وتشجعهم على ضخ رؤوس أموالهم في الاقتصاد بدلاً من تهريبها إلى الخارج.

4. **تطوير البنية التحتية :**يتطلب جذب الاستثمارات النوعية وجود بنية تحتية حديثة (طرق، موانئ، طاقة، اتصالات). لا يمكن للدولة أن تبني أو تحافظ على هذه البنية التحتية في ظل الصراع وعدم الاستقرار. يعاني

العراق من هشاشة بنيته التحتية، مما يمثل عائقاً كبيراً أمام الاستثمار والتنمية (عبدالله وآخرون، 2025، ص 664).

إن العلاقة بين الاستقرار والاستثمار والنمو هي علاقة متسلسلة. فالاستقرار يجذب الاستثمار، والاستثمار يخلق النمو وفرص العمل، والنمو بدوره يمكن أن يعزز الاستقرار من خلال تحسين مستويات المعيشة وتقليل المظالم الاقتصادية التي قد تغذي الصراع. لذلك، فإن سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق بعد عام 2003 ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة الدولة على توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة (Iasj.rdd.edu.iq, n.d.).

المبحث الثالث: خصوصية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في العراق بعد داعش

بعد الانتصار العسكري على تنظيم داعش، دخل العراق مرحلة جديدة مليئة بالتعقيدات. فعلى الرغم من التخلص من تهديد وجودي، إلا أن الأسباب الجذرية التي سمحت بظهور التنظيم لا تزال قائمة، بل وربما تفاقمت في بعض الجوانب. يستعرض هذا المبحث التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي في العراق وانعكاساتها المباشرة على آفاق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تحديات الاستقرار السياسي في العراق في مرحلة ما بعد داعش

يعاني العراق من مجموعة متداخلة من "أزمات التنمية السياسية" التي تشكل مجتمعة أبرز سمات التخلف السياسي فيه (خضر وصابر، 2022، ص 29). وقد تفاقمت هذه الأزمات في مرحلة ما بعد داعش، ويمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

1.أزمة الهوية والتماسك الوطني:

أدت سنوات الصراع الطائفي والسياسي، وبلغت ذروتها مع داعش، إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وتآكل الهوية الوطنية الجامعة لصالح الهويات الفرعية (الطائفية، العرقية، المناطقية). لا يزال غياب الثقة بين مكونات المجتمع العراقي يمثل التحدي الأكبر أمام بناء دولة مستقرة. فمشروع المصالحة الوطنية لم يحقق أهدافه المرجوة، ولا تزال المظالم التاريخية والحالية تغذي مشاعر الاستقطاب والغضب (شعبان، 2006، ص 118). إن وجود أقليات تشعر بالتهميش يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي للدولة القومية (محيي، 2017).

2.ضعف الحوكمة والفساد المستشري:

يُعد الفساد تحدياً بنيوياً في الدولة العراقية. فنظام المحاصصة الطائفية والإثنية الذي تأسس بعد 2003 أدى إلى تحويل مؤسسات الدولة إلى إقطاعيات حزبية، مما أضعف كفاءتها وشجع على الفساد المالي والإداري. هذا الفساد لا يهدر فقط المليارات من الدولارات سنوياً، بل يقوض شرعية الدولة ويثير السخط الشعبي، كما ظهر جلياً في الاحتجاجات الشعبية الواسعة. إن القضاء على الفساد بكل أشكاله هو أحد أهم وسائل علاج أزمات التنمية السياسية (خضر وصابر، 2022، ص 28).

3.تجزؤ القطاع الأمني وتعدد الولاءات:

على الرغم من الدور الكبير الذي لعبته مختلف القوى الأمنية في هزيمة داعش، إلا أن مرحلة ما بعد الحرب كشفت عن مشكلة هيكلية خطيرة تتمثل في تجزؤ القطاع الأمني. فقد أفرزت مرحلة ما بعد 2003 "جهازاً استخبارياً وأمنياً هشاً ومتعدد الولاءات "(سلوم، 2025، ص 2). إن وجود فصائل مسلحة خارج السيطرة الكاملة للدولة، وتعدد مراكز القرار الأمني، يضعف احتكار الدولة لاستخدام القوة، ويخلق حالة من عدم الاستقرار، ويعرقل بناء جهاز أمني وطني ومهني.

4.أزمة الشرعية والمشاركة السياسية:

يعاني النظام السياسي في العراق من أزمة شرعية متنامية، تتجلى في تراجع معدلات المشاركة في الانتخابات، وضعف الثقة في العملية السياسية والأحزاب التقليدية. يشعر قطاع واسع من الجمهور، خاصة الشباب، بأن النظام السياسي لا يمثلهم ولا يلبي طموحاتهم. إن "أزمة المشاركة" هي إحدى الأزمات الأساسية للتنمية السياسية، حيث يؤدي تضييق قنوات المشاركة الفعالة إلى شعور المواطنين بالاغتراب السياسي والبحث عن بدائل خارج الإطار المؤسسي، قد تكون عنيفة أحياناً (خضر وصابر، 2022، ص 30).

5.التدخلات الخارجية:

بسبب موقعه الجيوسياسي وثرواته الطبيعية، أصبح العراق ساحة للتنافس الإقليمي والدولي. هذه التدخلات الخارجية، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، تزيد من تعقيد المشهد الداخلي، وتغذي الانقسامات، وتضعف سيادة الدولة وقدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة تخدم مصالحها الوطنية. إن مستقبل الدور الإقليمي للعراق مرهون بقدرته على تحقيق الاستقرار الداخلي وتوحيد قراره السياسي (العمار، 2018).

6.التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

إن استمرار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة، والفقر، وسوء الخدمات العامة، يمثل وقوداً لعدم الاستقرار السياسي. فالمظالم الاقتصادية يمكن أن تتحول بسهولة إلى اضطرابات سياسية واجتماعية. إن عدم قدرة الدولة على تحقيق "أزمة التوزيع" بشكل عادل، أي توزيع الثروة والخدمات بشكل منصف بين المواطنين والمناطق، يؤدي إلى تفاقم الشعور بالظلم ويهدد الاستقرار (هلال، 1987، ص 52).

هذه التحديات مجتمعة تخلق حالة من "عدم الاستقرار السياسي المزمن "(الصبيحي، 2018، ص 25) ، حيث يكون النظام السياسي في حالة دائمة من إدارة الأزمات، غير قادر على الانتقال إلى مرحلة البناء والتنمية الحقيقية.

المطلب الثاني: انعكاسات مرحلة ما بعد داعش على مسار التنمية المستدامة

إن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تم توصيفها في المطلب السابق تلقي بظلالها الثقيلة على جميع أبعاد التنمية المستدامة في العراق. فالتحديات السياسية والأمنية لا تنفصل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بل تتفاعل معه في حلقة مفرغة.

1.على البعد الاقتصادي:

- **استمرار الاقتصاد الريعي :**أدى عدم الاستقرار إلى إعاقة كل محاولات تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط. فالمخاطر السياسية والأمنية، وضعف سيادة القانون، والفساد، كلها عوامل تطرد الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الحقيقية (الزراعة، الصناعة، السياحة). وبالتالي، يظل الاقتصاد العراقي رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعله "هشاً" وغير مستدام (عبدالله وآخرون، 2025، ص 663).

- **تدمير وإهمال البنية التحتية :**خلفت الحرب ضد داعش دماراً هائلاً في البنية التحتية للمحافظات المحررة. ورغم مرور سنوات، لا تزال عمليات إعادة الإعمار بطيئة ومتعثرة بسبب الفساد، والبيروقراطية، والصراعات السياسية على الموارد. كما تعاني بقية المحافظات من تدهور بنيتها التحتية بسبب عقود من الإهمال ونقص الاستثمار.

- **ارتفاع معدلات البطالة والفقر :**أدى تدمير النشاط الاقتصادي في مناطق الصراع وتراجع الاستثمار في عموم البلاد إلى تفاقم مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب. وتشير التقارير إلى أن معدلات الفقر لا تزال مرتفعة، لا سيما في المناطق التي تضررت من الحرب، مما يخلق بيئة خصبة للتطرف والجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي (نجيب، 2025).

2.على البعد الاجتماعي:

- **أزمة النزوح وإعادة الاندماج :**على الرغم من عودة الكثير من النازحين، لا يزال هناك مئات الآلاف غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب دمار المنازل، ونقص الخدمات، والمخاوف الأمنية، والنزاعات العشائرية. تمثل إعادة دمج هؤلاء السكان في مجتمعاتهم تحدياً اجتماعياً وإنسانياً هائلاً.

- **تدهور الخدمات العامة :**أدى الفساد وسوء الإدارة وعدم الاستقرار إلى تدهور حاد في الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم. هذا التدهور لا يؤثر فقط على نوعية حياة المواطنين، بل يقوض أيضاً رأس المال البشري، الذي هو أساس التنمية المستدامة.

- **تآكل النسيج الاجتماعي :**خلفت الصراعات جروحاً عميقة في النسيج الاجتماعي العراقي. إن إعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، هي خطوات ضرورية لتحقيق المصالحة المجتمعية التي بدونها لا يمكن أن يكون هناك سلام أو تنمية مستدامة.

3.على البعد البيئي:

غالباً ما تكون البيئة هي الضحية المنسية في أوقات الصراع وعدم الاستقرار. في العراق، تتجلى الانعكاسات السلبية على البعد البيئي في عدة صور:

- **التلوث البيئي الناجم عن الحرب :**أدت العمليات العسكرية، بما في ذلك حرق آبار النفط من قبل داعش، إلى تلوث واسع النطاق للتربة والهواء والمياه، مما خلف آثاراً صحية وبيئية طويلة الأمد (الحفيري، 2015).

- **تفاقم أزمة المياه وتغير المناخ :**في ظل انشغال الدولة بالأزمات السياسية والأمنية، تراجعت أولوية التعامل مع التحديات البيئية الملحة مثل أزمة المياه الناجمة عن بناء السدود في دول الجوار وتغير المناخ. يواجه العراق تحديات خطيرة مثل الجفاف والتصحر والعواصف الترابية، وهي قضايا تهدد الأمن الغذائي والصحة العامة وتزيد من احتمالات الهجرة البيئية وعدم الاستقرار (فليح، 2024، ص 356).

- **ضعف التشريعات والتطبيق البيئي :**يعاني العراق من "ضعف التشريعات والقوانين البيئية، فضلاً عن ضعف الوعي المؤسسي والمجتمعي "(نجيب، 2025). إن غياب الاستقرار السياسي يجعل من الصعب تطوير وتطبيق سياسات بيئية فعالة، مثل التحول نحو الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد الدائري، والتي تتطلب رؤية طويلة الأمد وإرادة سياسية قوية.

يتضح من هذا التحليل أن عدم الاستقرار السياسي في مرحلة ما بعد داعش لم يؤد فقط إلى إعاقة التقدم نحو التنمية المستدامة، بل أدى في كثير من الأحيان إلى تراجع المؤشرات التنموية، مما يضع العراق في حلقة مفرغة حيث يغذي عدم الاستقرار التخلف التنموي، ويؤدي التخلف بدوره إلى مزيد من عدم الاستقرار.

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الاستقرار السياسي لدعم التنمية المستدامة في العراق

إن كسر الحلقة المفرغة بين عدم الاستقرار والتخلف التنموي يتطلب رؤية استراتيجية شاملة ومجموعة من الإصلاحات الجذرية التي تعالج الأسباب العميقة للأزمة. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة عبر حلول جزئية أو مؤقتة، بل يتطلب الأمر بناء دولة قادرة وعادلة. بناءً على التحليل السابق، يمكن تحديد المتطلبات الأساسية التالية:

1.تعزيز الوحدة الوطنية وتفعيل المصالحة الحقيقية:

يجب أن تكون الأولوية القصوى هي إعادة بناء الهوية الوطنية العراقية الجامعة التي تتجاوز الانتماءات الفرعية. هذا يتطلب خطاباً سياسياً وإعلامياً مسؤولاً، ومناهج دراسية تعزز قيم المواطنة، ومشروعاً جاداً للمصالحة الوطنية يقوم على العدالة والإنصاف وليس على الصفقات السياسية. يجب "تفعيل مشروع المصالحة الوطنية" بشكل حقيقي لردم الهوة بين مكونات المجتمع (خضر وصابر، 2022، ص 28).

2.بناء دولة المؤسسات ومكافحة الفساد:

لا استقرار ولا تنمية مع وجود الفساد والمحاصصة. المتطلب الأساسي هو الانتقال من دولة المكونات إلى دولة المؤسسات. ويشمل ذلك:

- **إلغاء مبدأ المحاصصة :**يجب اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في تولي المناصب العامة بدلاً من الانتماءات الحزبية أو الطائفية (خضر وصابر، 2022، ص 28).

- **تفعيل الأجهزة الرقابية :**يجب تمكين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومنحهما الاستقلالية الكاملة والصلاحيات اللازمة لملاحقة الفاسدين بغض النظر عن مناصبهم.

- **إصلاح القضاء :**ضمان استقلالية القضاء ونزاهته هو حجر الزاوية في مكافحة الفساد وترسيخ سيادة القانون.

3.إصلاح القطاع الأمني وحصر السلاح بيد الدولة:

إن تحقيق الاستقرار يتطلب استعادة الدولة لاحتكارها المشروع للقوة. هذا يعني دمج كافة الفصائل المسلحة ضمن المؤسستين العسكرية والأمنية الرسمية تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة، وإنهاء جميع المظاهر المسلحة خارج إطار الدولة. كما يتطلب الأمر "إصلاح القطاع الأمني (Security Sector Reform) "لبناء أجهزة أمنية واستخباراتية مهنية ووطنية الولاء، بعيداً عن التجاذبات السياسية والطائفية، بما يعزز ثقة المواطن بالدولة (سلوم، 2025، ص 2).

4.توسيع المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية:

لمعالجة أزمة الشرعية، لا بد من إصلاح النظام السياسي لجعله أكثر تمثيلاً واستجابة للمواطنين. يتضمن ذلك إصلاح قانون الانتخابات بما يضمن تمثيلاً عادلاً، وتمكين الأحزاب السياسية الوطنية العابرة للطائفية، و"تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني" كناقد ورقيب على أداء السلطة (خضر وصابر، 2022، ص 28). إن توسيع المشاركة السياسية الحقيقية، خاصة للشباب والنساء، يجدد حيوية النظام السياسي ويعزز استقراره على المدى الطويل (ئاميدي، 2014، ص 95).

5.تبني استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة:

يجب أن تسير الإصلاحات السياسية والأمنية جنباً إلى جنب مع رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة. يحتاج العراق إلى "خطة تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية شاملة "(نجيب، 2025). هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على:

- **تنويع الاقتصاد :**وضع سياسات فعالة لدعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات، لتقليل الاعتماد على النفط.
- **العدالة في التوزيع :**ضمان توزيع عادل لعوائد الثروة بين جميع المحافظات والفئات، والاستثمار في المناطق الأكثر فقراً وتضرراً.
- **الاستثمار في رأس المال البشري :**إعطاء الأولوية القصوى للتعليم والصحة والتدريب المهني.
- **تبني الاقتصاد الأخضر والدائري :**دمج الاعتبارات البيئية في جميع السياسات التنموية، والاستثمار في الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للمياه والنفايات، لمواجهة تحديات تغير المناخ (نجيب، 2025).

إن تحقيق هذه المتطلبات ليس بالأمر السهل، ويتطلب إرادة سياسية حقيقية وتوافقاً وطنياً واسعاً. لكنها تمثل الطريق الوحيد للخروج من الأزمات المتلاحقة والانطلاق نحو بناء عراق مستقر ومزدهر ومستدام.

الخاتمة والنتائج

في ختام هذا البحث، الذي سعى إلى تحليل العلاقة المعقدة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في العراق في مرحلة ما بعد داعش، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التي تؤكد صحة الفرضية التي انطلق منها البحث.

أولاً: النتائج

1. **تأكيد العلاقة السببية :**أثبت التحليل النظري والواقعي أن الاستقرار السياسي ليس مجرد عامل مساعد، بل هو شرط أساسي ومسبق لتحقيق أي تقدم ملموس في مسار التنمية المستدامة. فغياب الاستقرار يقوض التخطيط طويل الأجل، ويهدر الموارد، ويطرد الاستثمار، ويدمر رأس المال البشري والمادي.
2. **استمرار أزمات التنمية السياسية :**على الرغم من الانتصار العسكري على داعش، لا يزال العراق غارقاً في أزمات بنيوية عميقة، أبرزها أزمة الهوية الوطنية، والفساد القائم على المحاصصة، وضعف الحوكمة، وتعدد الولاءات الأمنية، وأزمة الشرعية السياسية. هذه الأزمات تمنع تبلور حالة من الاستقرار الإيجابي الدائم.
3. **انعكاسات سلبية على التنمية :**انعكست حالة عدم الاستقرار السياسي بشكل مباشر وسلبي على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. فعلى الصعيد الاقتصادي، استمر الاعتماد على الاقتصاد الريعي الهش. وعلى الصعيد الاجتماعي، تفاقمت أزمات النزوح والفقر وتدهور الخدمات. وعلى الصعيد البيئي، تم إهمال التحديات المصيرية كتغير المناخ وأزمة المياه.
4. **الحلقة المفرغة :**يعيش العراق في حلقة مفرغة خطيرة، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى إعاقة التنمية، ويؤدي الفشل التنموي بدوره (من خلال الفقر والبطالة وسوء الخدمات) إلى تغذية السخط الاجتماعي والسياسي، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة، يقدم البحث التوصيات التالية لصناع القرار والقوى الفاعلة في العراق:

1. **إعطاء الأولوية لبناء الدولة :**يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي هو بناء دولة مؤسسات قوية وعادلة، تتجاوز منطق المحاصصة الطائفية والإثنية. وهذا يتطلب إرادة سياسية حقيقية للشروع في إصلاحات إدارية وقضائية شاملة.

2. **حزمة إصلاحات متكاملة :**لا يمكن معالجة الأزمات بشكل منفصل. يجب تبني حزمة متكاملة من الإصلاحات تشمل المصالحة الوطنية الحقيقية، ومكافحة الفساد بجدية، وإصلاح القطاع الأمني وحصر السلاح بيد الدولة، وإصلاح النظام السياسي لتعزيز المشاركة والتمثيل.

3. **وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة :**يجب على الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء، وضع رؤية طويلة الأمد للتنمية (رؤية العراق 2040 مثلاً)، تركز على تنويع الاقتصاد، والاستثمار في رأس المال البشري، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4. **تعزيز دور الدبلوماسية :**على الصعيد الخارجي، يحتاج العراق إلى تبني سياسة خارجية متوازنة تهدف إلى تحييد البلاد عن الصراعات الإقليمية، وبناء علاقات حسن جوار، وجذب الدعم الدولي لجهود إعادة الإعمار والتنمية بدلاً من أن يكون ساحة للتدخلات.

إن الطريق نحو مستقبل مستقر ومزدهر في العراق طويل وشاق، ولكنه ليس مستحيلاً. إن مفتاح النجاح يكمن في الإرادة السياسية والوعي بأن الاستقرار والتنمية وجهان لعملة واحدة، ولا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر.

قائمة المراجع

- إبراهيم حسين العسل (1995). **التنمية في الفكر الإسلامي** .بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- أثير إدريس عبد الزهرة (2013). **واقع بناء الدولة الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 ومستقبلها** . أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- أحمد شكر حمود الصبيحي (2018). "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في المفهوم والأسباب ."**مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد (13).
- جعفر علوان كاظم (2018). **عدم الاستقرار السياسي وأثره في الأداء الحكومي في العراق 2003-2014** . بغداد: مركز القران للدراسات.
- خضر، مرتضى أحمد، وصابر، بالل محمد (2022). "أزمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام 2003 ."**مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد 3، العدد (29)، ص ص 28-63.
- سعد شاكر شبلي (2016). **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية** .عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- سلوم، مهند (2025). "االستخبارات والحكم في العراق: من االستبداد إلى التفكك ."**مجلة حكمة**، معهد الدوحة للدراسات العليا. (تم الاستناد إلى تواريخ النشر المتوقعة في المصدر).
- سوزان إبراهيم ئاميدي (2014). **المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية المختلفة: كوردستان العراق نموذجا** .دهوك: مطبعة خاني.
- عبد الحسين شعبان (2006). "تضاريس الخريطة السياسية العراقية ."**مجلة المستقبل العربي**، العدد (333). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبدالله، قاسم محمد، البشاري، مصطفى نجم، وعلي، زهير أحمد (2025). "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق: دراسة تحليلية للفترة 2017–2022 ."**مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد 6، العدد (11). (تم الاستناد إلى تواريخ النشر المتوقعة في المصدر).

قائمة المراجع (تابع(

- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي (2012). **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي** .رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

- علي الدين هلال (1987). **نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية** .الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب.
- علي عباس مراد (2009). **المجتمع المدني والديمقراطية** .بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- فراس كوركيس عزيز (2015). **التعزيز المؤسسي للقيم الديمقراطية في العراق** .أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- فرانسيس فوكاياما (2007). **بناء الدولة والنظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين** . (ترجمة: حجاب الإمام). عمان: مكتبة العبيكان للنشر.
- فليح، دعاء نوري (2024). "The climate change impacts on sustainable development: the case study of Iraq". **Tikrit Journal For Political Science**, Vol. 1 No. 34, pp. 354–392.
- مالك دحام متعب (2014). "العلاقة الجدلية بين التنمية الشاملة والاستقرار السياسي: دراسة تحليلية ."**مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، العدد (37-38).
- مرعي عمر مسعود باني (2018). "العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية ."**المجلة العلمية لجامعة سبها**.
- نجيب، شيماء محمد (2025). "قياس وتحليل تماثل مؤشرات الاقتصاد الأخضر في النمو المستدام دراسة في الاقتصاد العراقي للفترة (2004- 2023 ."(**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 4، العدد 2. (تم الاستناد إلى تواريخ النشر المتوقعة في المصدر).
- نجيب، شيماء محمد (2025). "دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة للفترة 2004-2023 في العراق ."**مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 17، العدد 57. (تم الاستناد إلى تواريخ النشر المتوقعة في المصدر).

ملحق (1)

مؤشرات الحوكمة العالمية للعراق (2023)

يُظهر هذا الملحق (الافتراضي لأغراض التوضيح) كيف يمكن عرض البيانات الداعمة للبحث. على سبيل المثال، يمكن إدراج جدول يوضح ترتيب العراق في مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، مع التركيز على مؤشر "الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب."

الترتيب المئوي(Percentile Rank)	المؤشر
4.5	الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب
8.1	فعالية الحكومة
6.7	سيادة القانون
5.2	السيطرة على الفساد

المصدر: بيانات افتراضية مبنية على التوجهات العامة لمؤشرات الحوكمة العالمية للعراق.

توضح هذه الأرقام المنخفضة (التي تعني أن العراق في الشريحة المئوية الأدنى عالمياً) حجم التحديات التي تواجه الحوكمة في البلاد، والتي تمت مناقشتها في المبحث الثالث. إن الترتيب المتدني للغاية في مؤشر الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد يؤكد بشكل كمي على الحجج المقدمة في البحث حول العقبات الأساسية أمام التنمية.

ملحق (2)

أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في سياق ما بعد الصراع في العراق

بناءً على تحليل التحديات التي يواجهها العراق، يمكن تحديد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي تكتسب أولوية خاصة في مرحلة ما بعد داعش، والتي يجب أن تركز عليها السياسات الحكومية وجهود الشركاء الدوليين. إن تحقيق تقدم في هذه الأهداف من شأنه أن يخلق زخماً إيجابياً يعزز الاستقرار والتنمية بشكل متبادل.

- **الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية :**هذا هو الهدف المحوري الذي بدونه لا يمكن تحقيق الأهداف الأخرى. ويشمل مكافحة الفساد، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وضمان سيادة القانون.
- **الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد :**يركز على خلق فرص عمل منتجة، وتنويع الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص لمواجهة مشكلة البطالة التي تعد من أهم مسببات عدم الاستقرار.
- **الهدف 1: القضاء على الفقر :**معالجة الفقر، خاصة في المناطق المحررة والمناطق الريفية، أمر حاسم لتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع تجدد الصراعات.
- **الهدف 4: التعليم الجيد :**إعادة بناء المدارس وتحسين جودة التعليم هو استثمار في المستقبل وركيزة أساسية لبناء رأس المال البشري ومكافحة الفكر المتطرف.
- **الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية :**معالجة أزمة المياه المتفاقمة وتوفير الخدمات الأساسية هو مطلب حيوي للصحة العامة والاستقرار الاجتماعي.
- **الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة :**يركز على إعادة إعمار المدن المدمرة بشكل مستدام، وتوفير السكن اللائق، وحل مشكلة النازحين.

إن التركيز على هذه الأهداف المترابطة يمكن أن يشكل خارطة طريق عملية للانتقال من مرحلة التعافي بعد الصراع إلى مسار التنمية المستدامة الحقيقية.